

E

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

E/CN.4/2005/119
6 January 2005

ARABIC
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي
والاجتماعي



لجنة حقوق الإنسان
الدورة الحادية والستون
البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت

الخدمات الاستشارية والتعاون التقني في ميدان حقوق الإنسان

حالة حقوق الإنسان في ليبيريا

تقرير الخبرة المستقلة المعنية بحالة حقوق الإنسان

في ليبيريا، السيدة شارلوت أباكا*

* تأخر تقديم هذا التقرير لكي يعكس أحدث المعلومات.

(A) GE.05-10429 160305 170305

موجز

هذا التقرير يلي التقرير الأولي المؤرخ ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ الذي أعدته الخبيرة المستقلة (E/CN.4/2004/113) عملاً بقرار لجنة حقوق الإنسان ٨٢/٢٠٠٣، ويلي طلب القرار ٨٣/٢٠٠٤، المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، أن تقوم الخبيرة المستقلة بزيارة لبييريا وتقديم تقرير عن حالة حقوق الإنسان فيها. وهو يتضمن المعلومات التي حصلت عليها الخبيرة المستقلة في أثناء زيارتها لليبيريا في الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

وشهدت الشهور الأخيرة تحسناً في حالة حقوق الإنسان. فقد تحسّن الأمن مع نشر بعثة الأمم المتحدة في لبييريا لكن الحالة لا تزال خطيرة في المناطق التي لم يتم فيها نشر بعثة الأمم المتحدة، وبخاصة في جنوب شرقي لبييريا، وفي المناطق الأخرى التي لا توجد بها دوريات منتظمة للبعثة.

ويتجلى التحسن في حالة حقوق الإنسان في عدم وقوع انتهاكات واعتداءات على حقوق الإنسان برعاية الدولة. وخفّت حدة القمع الذي تتعرض له أقليات الجيو والكران والماندينغو. ومع ذلك، يظل التحدي والعقبة القائمان أمام التمتع الكامل بحقوق الإنسان هما انهيار القضاء الجنائي. فالحاكم لا تعمل في معظم أنحاء البلد أما المحاكم القليلة التي تعمل في مونروفيا والمناطق القريبة منها فيعوقها نقص الموارد.

وبعد بداية خاطئة في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأ برنامج نزع السلاح من جديد في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ وهو يسير بشكل جيد بخلاف عدد من الشواغل، من بينها عدم دقة الأرقام التقريبية المتعلقة بعدد المحاربين، وقلة الموارد، وضيق نطاق نشر بعثة الأمم المتحدة في لبييريا. وتتفاقم هذه الشواغل بسبب القصور في تنظيم عملية نزع السلاح، والتسريح، وإعادة التأهيل، وإعادة الإدماج، وهو القصور الذي أدى إلى ظهور ثغرة واسعة بين عنصري نزع السلاح/التسريح وإعادة التأهيل/إعادة الإدماج، وانخفاض مدة البقاء (٥ أيام مقابل ٣٠ يوماً) في مواقع المعسكرات قبل التسريح، وبالإضافة إلى مشاكل التنسيق بين مختلف أصحاب المصلحة. وتشكل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بنداً رئيسياً في عملية السلام والنجاح في تنفيذها سيمحو ذكرى الممارسة الفاشلة لعام ١٩٩٧ ويثبت لبييريا على طريق السلام.

ومع انتهاء لبييريا من النصف الأول من برنامج انتقالي مُحكم يستغرق سنتين، تظل هناك عدة تحديات. وأشد هذه التحديات إلحاحاً هو إصلاح القضاء الجنائي، وبناء شرطة وطنية محترفة وفعالة، ومد نطاق وجود قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام إلى جميع أنحاء البلد. ويوفر الإطار الانتقالي الذي يركّز على النتائج إطاراً استراتيجياً لإنعاش لبييريا وإعادة إنشاء مؤسسات الدولة المنهارة. وهناك حاجة ملحة لأن يفى المجتمع الدولي بالتعهدات التي قدمها في أثناء المؤتمر الدولي لإعمار لبييريا، المعقود في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وبدون ذلك سيظل هدف تنفيذ برنامج انتقالي ناجح وإحياء مجتمع قائم على سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان هدفاً بعيد المنال.

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٤	٦- ١ مقدمة
٥	٧ أولاً - التطورات التي طرأت في ليبيريا
٥	١٣- ٨ ألف - تنصيب حكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية
٦	١٥-١٤ باء - الإعمار
٧	٢١-١٦ جيم - الأمن
٩	٣٢-٢٢ دال - نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج
١٢	٣٤-٣٣ هاء - حقوق الإنسان وعمليات التدخل الإنساني
١٣	٣٦-٣٥ واو - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعنصر حقوق الإنسان والحماية
١٤	٣٨-٣٧ ثانياً - الأنشطة المنفذة
١٤	٣٩ ثالثاً - المعلومات التي قدمها المحاورون
١٤	٤١-٤٠ ألف - الحق في الحياة
١٥	٤٤-٤٢ باء - الإفلات من العقاب
١٦	٤٧-٤٥ جيم - التعليم
١٧	٥٠-٤٨ دال - الصحة والتغذية
١٨	٥١ هاء - فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز
١٨	٥٥-٥٢ واو - الأطفال والأطفال المحاربون سابقاً أو الأطفال المرتبطون بالقوات المحاربة
١٩	٥٩-٥٦ زاي - المرأة
٢٠	٦١-٦٠ حاء - الاتجار بالأشخاص
٢١	٦٢ ياء - المنظمات غير الحكومية
٢١	٦٥-٦٣ رابعاً - العقبات والشواغل
٢٢	٦٨-٦٦ خامساً - الاستنتاجات
٢٣	٧٥-٦٩ سادساً - التوصيات

مقدمة

- ١- أُعد هذا التقرير عملاً بقرار اللجنة ٨٢/٢٠٠٣ الذي يقضي بتعيين خبير مستقل لفترة ثلاث سنوات لـ "تيسير التعاون بين حكومة ليبيريا والمفوضية السامية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها بتقديم المساعدة التقنية والخدمات الاستشارية". كما دعا القرار الخبيرة المستقلة إلى زيارة ليبيريا لتقييم حالة حقوق الإنسان في البلد وتقديم تقرير في هذا الصدد إلى اللجنة. وجددت اللجنة هذا الطلب في قرارها ٨٣/٢٠٠٤ المؤرخ ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤.
- ٢- ولم تتمكن الخبيرة المستقلة من زيارة ليبيريا، قبل الدورة الستين للجنة، بسبب الحالة الأمنية. ونتيجة لذلك، قدمت تقريراً أولياً (E/CN.4/2004/113)، اعتمدت فيه على المعلومات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة المختصة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والمنظمات غير الحكومية. وفي أثناء مناقشة اللجنة للتقرير، طلبت الدول الأعضاء إلى الخبيرة المستقلة أن تقوم بزيارة ليبيريا على وجه السرعة. ويتضمن هذا التقرير المعلومات التي حصلت عليها الخبيرة المستقلة والملاحظات التي قُدمت إليها في أثناء زيارة قامت بها إلى ليبيريا في الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.
- ٣- وقبل أن تقوم الخبيرة المستقلة بزيارتها، أجرت مشاورات مع موظفي مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جنيف في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠٠٤. ونتيجة لمناقشة بعض القضايا التي أثارت في التقرير الأولي، تعهدت المفوضية بالقيام بدور فعال لتيسير تنفيذ ولاية الخبيرة المستقلة. وقامت المفوضية بتيسير زيارة تقييم قامت بها الخبيرة المستقلة لمستوطنة اللاجئين الليبيريين في بودوبورام، في وسط غانا. وتمت الزيارة في ٢١ أيار/مايو ٢٠٠٤، بمشاركة موظفي المفوضية، ورئيس مجلس اللاجئين في غانا، وأحد موظفي مركز الأمم المتحدة للإعلام في أكرا.
- ٤- وتأوي مستوطنة اللاجئين في بودوبورام ٤١ ٠٠٠ لاجئ ليبيري وقد تحوّلت إلى مدينة قائمة بذاتها، وتوجد بها مدرسة لتوفير التدريب التقني والمهني ومستشفى. وقد شُيّدت المدارس التي يذهب إليها أيضاً الغانيون، بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وإدارة الخدمات التعليمية في غانا، وبعض الوكالات المانحة. ونظراً لعدم كفاية المرافق أو لعدم الاهتمام، هناك نحو ٣ ٠٠٠ طفل لاجئ في سن التعليم المدرسي لا يذهبون إلى المدرسة.
- ٥- وينبغي أن تضع اللجنة الوطنية لتزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، دون تأخير، آلية لتوعية اللاجئين بالظروف السائدة في ليبيريا، وبخاصة في المناطق التي يُحتمل أن يعودوا إليها. ومن شأن ذلك أن يمنع عمليات العودة التلقائية غير المدروسة التي قد تُربك الهياكل الحكومية المسؤولة وتشكل خطراً على سلامة عملية إعادة التأهيل.
- ٦- وقامت الخبيرة المستقلة، بعد زيارة ليبيريا، بزيارة تشاورية لمقر الأمم المتحدة في نيويورك في الفترة من ١٩ إلى ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٤. واجتمعت، في أثناء زيارتها، مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الدولية، وموظفي المكتب التنفيذي للأمين العام، وإدارة عمليات حفظ السلام، وإدارة الشؤون السياسية، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وشعبة النهوض بالمرأة. كما اجتمعت بالمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، كارول بيلامي، ومدير البرنامج المساعد ومدير مكتب منع الأزمات والإنعاش، جوليا تافت، ومع ممثلي

ليبيريا ونيجيريا الدائميين لدى الأمم المتحدة. وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر، أطلعت مجلس الأمن رسمياً على نتائج زيارتها إلى ليبيريا. وكانت زيارة الخبيرة المستقلة لنيويورك ناجحة للغاية وأتاحت لها فرصة الدعوة إلى معالجة التحديات الراهنة في مجال حقوق الإنسان. وأعلن أعضاء مجلس الأمن عن استعدادهم للقيام باللازم لضمان نجاح بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وشرع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في تدابير محددة لدعم أنشطتهما في ليبيريا، بما في ذلك دعم وزارة شؤون الجنسين لبناء قدرتها وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تأمين سبل العيش. وشاركت معظم إدارات ووكالات الأمم المتحدة الخبيرة المستقلة في الشعور بالإحباط بسبب عدم كفاية التمويل المتاح للخدمات الاجتماعية وإعادة التأهيل وتوطيد الأمن وسيادة القانون.

أولاً - التطورات التي طرأت في ليبيريا

٧- قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا بدور رئيسي في تيسير المفاوضات بين الأطراف، وهي المفاوضات التي انتهت بإبرام اتفاق السلام الشامل. وأنشأت الجماعة مكتباً في مونروفيا يعمل به ممثل خاص للأمين التنفيذي لمتابعة تنفيذ اتفاق السلام الشامل واتفاق وقف إطلاق النار. واستمرت الجماعة، عن طريق كبير الوسطاء، الجنرال أبو بكر، في رعاية ودعم عملية السلام في ليبيريا. وينبغي أن تعزز الجماعة قدرتها في المقر الرئيسي لمعالجة قضايا حقوق الإنسان وتحدياتها في المنطقة. والجدير بالإشارة في هذا الصدد أن المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتخذ الترتيبات لإعارة موظف من موظفي حقوق الإنسان لأمانة الجماعة. وهذه المساعدة ستعاون ليبيريا والمنطقة على حد سواء، وستعجل العملية.

ألف - تنصيب حكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية

٨- بعد تنصيب تشارلز غويد برايان رئيساً لحكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، أدت الحكومة الوطنية الانتقالية بأعضائها البالغ عددهم ٢١ عضواً اليمين في ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٤. وقام كبير وسطاء الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الجنرال عبد السلام أبو بكر، بزيارة لمونروفيا في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه. وفي أثناء الزيارة التي تمت في نيسان/أبريل، توسّط في التقارب بين السيد برايان ورئيس الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية، ونتيجة لهذه الوساطة شرعت الجمعية في إقرار المرشحين لشغل ٨١ وظيفة وزارية مساعدة ووظائف أخرى في الحكومة الانتقالية. وفي حزيران/يونيه، شارك الجنرال أبو بكر في المشاورات التي نظمتها لجنة الانتخابات الوطنية تمهيداً للانتخابات المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٤. ولا يزال يقوم بزيارات دورية لليبيريا في إطار مشاوراته المنتظمة من أجل تيسير عملية السلام.

٩- وأنشئت معظم اللجان التي ينص عليها اتفاق السلام الشامل وهي حالياً في مراحل مختلفة من العمل. وتم اختيار أعضاء لجنة إصلاح الحكم التي عينها السيد برايان بعد توليه مهام منصبه مباشرة وحددت اللجنة أربعة مجالات رئيسية ستحظى بالأولوية في عملها وهي: إصلاح الخدمة المدنية، والإصلاح الدستوري، والإصلاح القضائي، والإصلاح الزراعي. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، أعلنت عضوية لجنة الحقيقة والمصالحة، واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، ولجنة الانتخابات الوطنية. وبدأت لجنة الانتخابات الوطنية مشاورات بشأن تنفيذ دورها وتقييم مرافقها على مستوى البلد.

١٠- ومن المؤسف أن أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان قد عيّنوا بدون تشريع مساعد، ولم تبدأ المناقشات المتعلقة بهذا التشريع إلا في شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي ٤ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قدم أعضاء اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان^(١) على النحو المنصوص عليه في اتفاق السلام الشامل إلى الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية للنظر فيه. ويجسّد مشروع القانون نتائج المشاورات التي تمت بين جماعات المجتمع المدني، ووزارة العدل، والخبراء، والتي يرجع تاريخها إلى عام ٢٠٠٣ عندما فشلت الجهود الرامية إلى إحياء لجنة حقوق الإنسان التي أنشأها نظام السيد تيلور.

١١- وانتقدت جماعات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية تشكيل الهيئات بأمر تنفيذي بدون إجراء مشاورات وصدور ما يلزم من تشريعات. وهذا الافتقار الواضح إلى الشفافية في تعيين هذه الهيئات يُلقي ظلاً على مصداقيتها. وقد تجلّى ذلك بوضوح بالاستقالة المفاجئة التي قدمها في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ عضو من أعضاء لجنة الحقيقة والمصالحة أصبح فيما بعد المتحدث الرسمي باسم جبهة الليبيريين المتحدّين من أجل المصالحة والديمقراطية.

١٢- وهناك تطور جدير بالملاحظة طرأ منذ إنشاء حكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ ألا وهو عدم وقوع انتهاكات وتجاوزات برعاية الدولة في ميدان حقوق الإنسان. ومع ذلك، هناك قلق بشأن احتمال قيام عناصر داخل حكومة تقاسم السلطة بارتكاب انتهاكات وتجاوزات وإزاء ضعف قدرة الحكومة على تنفيذ برامج حقوق الإنسان والتحول الاقتصادي اللازم. وتتفاقم هذه الحالة بسبب عدم وجود آليات للتصدي للتجاوزات والانتهاكات الماضية والمستمرة. وتُحجم الحكومة إحصائياً كثيراً للقلق عن تخصيص الموارد اللازمة لإحياء قطاع إنفاذ القوانين. فالشرطة الوطنية، على سبيل المثال، لا تمتلك سوى سيارتين صالحتين للسير، في الوقت الذي تُنفق فيه الحكومة مبالغ طائلة على الرحلات إلى الخارج وعلى سيارات المسؤولين. وينبغي إعادة النظر في ترتيب أولويات تخصيص الموارد لمنح الأهمية اللازمة لدور مؤسسات إنفاذ القوانين في ليبيريا في مرحلة ما بعد الصراع.

١٣- وفي أوائل حزيران/يونيه، وافقت الجمعية التشريعية الوطنية الانتقالية على اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وأحالت صك التصديق عليها إلى الهيئة التنفيذية. ويأتي ذلك بعد التصديق، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوله الاختياري، والنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، التي أودعت صكوك التصديق عليها لدى الأمم المتحدة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن الأمور الأخرى المثيرة للقلق عدم بت الحكومة في مشروع "إعلان حقوق الإنسان" الذي أحالته إليها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للنظر فيه في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وينص الإعلان على وضع برنامج عمل في مجال حقوق الإنسان، يحدد الأهداف والمعايير ومؤشرات التقدم.

باء - الإعمار

١٤- عُقد المؤتمر الدولي لإعمار ليبيريا في نيويورك في ٥ و٦ شباط/فبراير ٢٠٠٤ لجمع الأموال اللازمة لإعمار ليبيريا استناداً إلى تقييم تقني مشترك وإلى الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج، والذي وُضع بالتعاون المشترك بين وكالات الأمم المتحدة مع حكومة ليبيريا الوطنية الانتقالية والذي ينص على شروط إصلاح وإعمار ليبيريا خلال الفترة الانتقالية. وتعهدت الجهات المانحة بتقديم مبلغ إجمالي قدره ٥٢٠ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، لم يكن

قد قُدم منها مع ذلك حتى منتصف أيار/مايو ٢٠٠٤ سوى ٧٠ مليار دولار. وتم إنشاء اللجان العاملة لمجالات العمل التسعة المحددة في الإطار، وهي: الأمن؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج؛ واللاجئون، والعائدون والمشردون داخلياً والحكم، والتطور الديمقراطي وسيادة القانون؛ والانتخابات؛ والخدمات الأساسية؛ وإحياء القدرة الإنتاجية وسبل العيش؛ والبنية الأساسية والسياسة الاقتصادية العامة واستراتيجية التنمية. وهذه المجموعات مسؤولة عن تنسيق تنفيذ الأهداف ذات الصلة من الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج. وأنشئت لجنة لتنفيذ ورصد الإطار الانتقالي، برئاسة السيد براينت، وتتألف هذه اللجنة من أعضاء في الحكومة الوطنية الانتقالية، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأصحاب المصلحة، لرصد التنفيذ العام للأهداف.

١٥- بيد أن نقص الأموال قد شكل قيداً على التنفيذ الفوري للمشاريع. ومع عدم تجاوز الأموال المدفوعة من التعهدات نحو ١٣ في المائة من مجموع الأموال في منتصف الفترة الانتقالية تقريباً، هناك قلق حقيقي من أن يؤدي نقص الموارد إلى تقويض الأهداف الجديرة بالثناء التي يشملها الإطار الانتقالي. وتتردد الجهات المانحة في الوفاء بتعهداتها، لانقطاعها فيما يبدو ظهور نتائج ملموسة للعملية. وهذا يضر بتنفيذ برنامج الإعمار برمته نظراً لطبيعته الزمنية. فعمليات التأخير الناجمة عن نقص الموارد في هذه المرحلة الأولى يمكن أن تؤخر الجوانب الحاسمة الأهمية لبرنامج الإعمار وتقوض عملية السلام برمتها.

جيم - الأمن

١٦- استمرت الحالة الأمنية في ليبيريا في التحسن، مع نشر قوات حفظ السلام بصورة مطردة في جميع أرجاء البلد. وحتى منتصف أيار/مايو، كانت البعثة قد حققت نسبة ٩٤ في المائة من العدد المصرح به لقواتها وانتشرت في جميع أنحاء البلد، باستثناء جنوب شرقها، في المنطقة الواقعة على طول الحدود مع كوت ديفوار، في غراند جيه وميريلاند. ومع ذلك، لا تزال هناك شواغل أمنية حادة وانتهاكات وتجاوزات مستمرة في ميدان حقوق الإنسان في أنحاء من مقاطعتي لوبا ونيمبا وفي ميريلاند وجراند كرو وجراند جيه وريفري جي، التي لا تنتشر فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولا تقوم فيها بدوريات منتظمة. وبصورة عامة، يسود الخطر في المناطق التي لم تنشر فيها قوات حفظ السلام. والوجود المادي للقوات على طول الطرق الرئيسية وفي المدن يجعل الداخل معرضاً للخطر نظراً لاقصر الدوريات على الطرق الرئيسية وعدم مرورها بمعدل يكفي لردع النهابين المسلحين المستمرين في هب المدنيين سيئي الطالع. ولا تزال التقارير تشير إلى وقوع انتهاكات وتجاوزات في ميدان حقوق الإنسان بما في ذلك عمليات التحرش والاعتصاب والتعذيب وتقييد حرية الحركة والابتزاز التي يقوم بها رجال مسلحون مرتبطون بمختلف القوات الحاربة. فعلى سبيل المثال، لا تزال هناك تقارير تشير إلى تجاوزات وانتهاكات خطيرة في كانويكن، في مقاطعة ريفري جي، التي تبعد بمسافة تقل عن أربع ساعات عن زويدرو حيث تتمركز بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وهناك أيضاً ادعاءات تشير إلى ممارسة السخرة وانتشار الاستغلال غير المشروع للموارد الذي يقوم به قادة ومقاتلو جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية، وبخاصة في مقاطعة بومي.

١٧- وساعدت شرطة الأمم المتحدة المدنية في اختيار وتدريب ٦٠٠ ضابط شرطة يشكلون الشرطة المؤقتة. ويأتي أفراد هذه القوة، الذين يتمركزون غالباً في مونروفيا، من صفوف شرطة ليبيريا الوطنية. ولتيسير خدمات الأمن

والشرطة في مونروفيا، قدمت دائرة الشرطة الدولية الدعم إلى شرطة ليبيريا الوطنية لإنشاء خدمة طوارئ ٩١١ تساندها دوريات مستمرة على مدار ٢٤ ساعة ومشاركة بين شرطة ليبيريا الوطنية ودائرة الشرطة الدولية وشرطة الأمم المتحدة المدنية. وحتى منتصف أيار/مايو، كان عنصر الشرطة المدنية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد بلغ نسبة ٦٤ في المائة من قدرته الكلية المصرح بها. وقامت شرطة الأمم المتحدة المدنية، على غرار نظيرها العسكري، بالانتشار تدريجياً خارج مونروفيا في اتجاه مطار روبرتس الدولي وبوكانن وغبارنغا وتومانبورغ وفوينجاما وزويدرو. ولم يكن لانتشار شرطة الأمم المتحدة المدنية في المقاطعات سوى تأثير محدود للغاية على متطلبات ضبط الأمن في المناطق بسبب عدم وجود تشكيلات لشرطة ليبيريا الوطنية. ولا تتمتع شرطة الأمم المتحدة المدنية بأي سلطات تنفيذية ولا يمكنها ممارسة عمليات التوقيف أو نقل مشتبه فيه في سيارة من سيارات الأمم المتحدة. وفي فوينجاما، لم يكن السكان المحليون على علم بوجود شرطة الأمم المتحدة المدنية. وفي تومانبورغ، لا تستطيع شرطة الأمم المتحدة المدنية استخدام مركز الشرطة ولا الزنانات الخاضعة لإشراف جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية ولا يمكنها التصدي للبيع العلني للمخدرات القوية في السوق المركزية. وينبغي إعادة النظر في الاستراتيجية الراهنة لنشر شرطة الأمم المتحدة المدنية وتعديلها وفقاً لوجود شرطة ليبيريا الوطنية التي تتمتع بسلطة إنفاذ القوانين.

١٨- ونصّ اتفاق السلام الشامل على إعادة هيكلة وتشكيل شرطة ليبيريا الوطنية. وقد نُظمت حملة في جميع أنحاء البلد للحصول على طلبات من أفراد الجمهور وضباط الشرطة السابقين لإنشاء الشرطة بتشكيلها الجديد. وهناك حاجة ملحة إلى تعجيل هذه العملية لتجنب أي شواغل قد تثار لدى المجموعات المحاربة الأخرى فيما يتعلق بتشكيل الشرطة المؤقتة الحالية. أما إصلاح القوات الأمنية الأخرى، بما في ذلك القوات المسلحة، المزمع بموجب اتفاق السلام الشامل فلم يبدأ بعد وينبغي أن يحظى بالأولوية.

١٩- وهناك خطر كبير تتعرض له الحالة الأمنية العامة ألا وهو النزاع الداخلي الذي أصاب جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والذي لا يزال يثير التوتر. وهذه الحالة علاقة بالصراع على القيادة بين أنصار رئيس الجبهة، سيكو دامانتيه كونه وأتباع زوجته المبعدة، عيشة كيتا كونه. وتجلّى هذا الصراع في عدد من المواجهات (في تومانبورغ في ٣٠ آذار/مارس، وفي غبارنغا في ٨ و ٩ و ١١ نيسان/أبريل، وفي روبرتسبورت في ١٠ نيسان/أبريل وفي مطار روبرتس الدولي في ٤ نيسان/أبريل) التي سقطت في إحداها قتلى. كما تدخل الصراع في الخلافات حول استمرار دور لوزيني كامارا كوزير للمالية، وهو منصب مخصص لجبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية في حكومة الوحدة الوطنية القائمة على تقاسم السلطة. ودعا مسؤولو جبهة الليبيريين إلى تعيين وزير مالية من اختيارهم بدلاً من السيد كامارا، لكن السيد كونه رفض إيلاء الاعتبار للمرشح الذي اقترحه. ولا تزال هذه المسألة تنخر في النفوس، وفي ٧ حزيران/يونيه، وافقت اللجنة التنفيذية الوطنية لجبهة الليبيريين المتحدين على قرار للجناح العسكري للمنظمة بتنحية السيد كونه من منصبه كرئيس وطني. ثم عينت اللجنة التنفيذية الوطنية شايي ز. دو^(١) رئيساً وطنياً بالإناابة. وهذا النزاع يمكن أن يتصاعد إلى حد يصعب السيطرة عليه وأن يضعف التماسك التنظيمي لجبهة الليبيريين المتحدين ويقوض هيكل قيادتها. وقد يؤدي ذلك إلى بروز جماعات منشقة مما يزيد من صعوبة تنفيذ عملية السلام. كما أنه قد يثني عناصر داخل المجموعة عن نزع السلاح.

٢٠ - ومن القضايا الأمنية الرئيسية الأخرى عدم وجود سلطة مدنية في معظم أنحاء البلد، باستثناء مونروفيا وهو استثناء محدود النطاق. وتعاني شرطة ليبيريا الوطنية من معوقات كبيرة ومن عجز عن تنفيذ أي برنامج أمني حاد بسبب نقص الموارد. ولا تحظى الشرطة بدعم في مجال علم الأمراض والطب الشرعي، في ظروف ما بعد الصراع التي يُحتمل أن يتزايد فيها النشاط الإجرامي. والواقع أن الشرطة، وفقاً لما ذكره مديرها، لم يكن لديها أدوات لرفع البصمات من مكان وقعت فيه جريمة قتل مؤخراً شملت مواطناً أمريكياً. وبالرغم من تقديم شرطة الأمم المتحدة المدنية لبعض المساعدات في شكل ست عربات دوريات، فإن هذا لا يكفي إلى حد بعيد.

٢١ - ولا تعمل المحاكم في المقاطعات مما يؤدي لسوء الحظ إلى إطلاق سراح المجرمين الذين يلقي القبض عليهم، بعد انقضاء الفترة القانونية الإلزامية التي يتعين خلالها مثولهم أمام قاض أو موظف قانوني. ولم يكن هناك مفر من الإفراج عن بعض المجرمين الذي أُلقي القبض عليهم في المقاطعات وقُدِّموا للمحاكمة في مونروفيا لأن اختصاص المحاكم لا يمتد إلى المناطق التي يُدعى ارتكاب الجرائم فيها. وأدت القيود السائدة في مجال إقامة العدل إلى تزايد اللجوء إلى عدالة الغوغاء. وكانت هناك دعوات أيضاً للتوسع في تنفيذ واستخدام الممارسات التقليدية المشابهة للكهانة (Sassywood)^(٣) في تحقيق العدالة^(٤).

دال - نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج

٢٢ - إن النجاح في تنفيذ برنامج فعال لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أساسي لأداء ولاية بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في مجال دعم عملية السلام. غير أن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج قد واجه صعوبات. فالحملة الأولى التي بدأت في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ أجهضت سريعاً لأن ضخامة عدد المحاربين المتقدمين لنزع السلاح في موقع معسكر كامب شيفلن قد أربكت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. فقد كانت المرافق في هذا الموقع تحت الإنشاء وتبين أن عدد أفراد حفظ السلام لم يكن كافياً بعد لمواجهة أي انهيار خطير للقانون والنظام. ونتيجة لذلك، وقعت أحداث شغب في مونروفيا في الفترة ما بين ٧ و٩ كانون الأول/ديسمبر وأسفرت عن سقوط ١١ قتيلاً على الأقل، وعدة جرحى وعن نهب أو تخريب للممتلكات. ودفعت الحالة رئيس الحكومة الوطنية الانتقالية إلى إعلان حظر التجول في مونروفيا لعدد من الليالي. وأشار بعض أعضاء فريق الأمم المتحدة القطري واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج إلى أن قرار بدء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في ذلك الوقت قد اتخذته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بشكل منفرد، بالرغم من تنبيهها إلى أن شروط بدء البرنامج لم تتحقق بعد.

٢٣ - وبدأ نزع السلاح من جديد في ١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ في غبارنغا. وفيما بعد، تم فتح معسكرات أخرى في بوكانن وتومانبورغ وكارلسبرغ/موقع "صوت أمريكا". وبحلول الأسبوع الثاني من حزيران/يونيه، كان ما يزيد على ٤٥.٠٠٠ مقاتل قد نُزع سلاحهم^(٥)، ولم يشمل نزع السلاح البلد كله بعد. وقد سبقت هذه الممارسة حملات توعية على نطاق واسع بوسائل النشر والوسائل الإلكترونية.

٢٤ - وبالرغم من أن البرنامج قد دخل أخيراً في مساره السلم، فقد اعترضت بعض العيوب الخطيرة الوفاء بالمعايير وتطبيق المبادئ التوجيهية المحددة في إطار استراتيجية وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في ليبيريا^(٧) والخطة التنفيذية المشتركة، وهي صك توجيهي لاستئناف عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في ليبيريا أصدره نائب الممثل الخاص للأمين العام/سيادة القانون، قصد توفير التوجيه لممارسة نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ويتضح من مراقبة العملية في المعسكرات الأربعة الأولى، وهي غبارنغا، وتومانبوغ، وبوكانن، وموقع "صوت أمريكا" في كارلسبرغ أن هناك عدم وضوح بشأن السياسة العامة المتبعة إزاء المحاربين^(٨)؛ وأن القوات الأجنبية المحدودة الخبرة باللغات المحلية تواجه صعوبات في التحقق من سن المحاربين مما أدى إلى إدخال بعض الأطفال في فئة البالغين^(٩)؛ وأنه لا توجد خصوصية في أثناء الفحص الطبي؛ ولا توجد اختبارات منهجية لأمراض نقص المناعة والأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي واستخدام العقاقير^(١٠)؛ وأن هناك عدم وضوح فيما يتعلق بالسياسة العامة الخاصة بالمحاربين المعوقين، مما يؤدي إلى تفاوت التصنيفات تبعاً للموقع؛ وأن الوقت المتاح لتقديم المشورة في مخيمات التسريح محدود وأن المشورة المقدمة جماعية وليست مشورة فردية للرجال؛ كما لوحظ سوء الأحوال في مراكز الرعاية المؤقتة^(١١)؛ وتعرض الأطفال بلا داع للاستغلال بسبب دفع إعانة شبكة الأمان الانتقالية^(١٢). ويوحى تضارب الأساليب والممارسات بأن سياسة نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ما برحت تتطور وتثير اللبس نظراً لاتخاذ القرارات حسب كل حالة.

٢٥ - وكانت مرافق وعمليات فريق الفحص الطبي غير كافية في المعسكرات الواقعة في غبارنغا وتومانبوغ. ولا توجد أي خصوصية في أثناء الفحص الطبي بسبب عدم كفاية الحواجز الفاصلة. ولم تكن هناك خدمة إسعاف لإحالات الطوارئ وفي تومانبوغ، تُركت امرأة في حالة إجهاد بدون عناية طبية في رعاية مدير المعسكر الذي لم يحصل على أي تدريب طبي. ويشمل إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في ليبيريا توفير الفحص الطبي، بما في ذلك إجراء الاختبارات بواسطة لقاح السل، والاختبارات الطوعية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشري، وتقديم المشورة، بالإضافة إلى الاختبارات الخاصة بالأمراض التي تنقل بالاتصال الجنسي ومعالجتها، لكن هذه الاختبارات لا تجري في الواقع بصورة منهجية. فعلى سبيل المثال، لم تكن هناك أدوات فحص لفيروس نقص المناعة البشري في المعسكر دال-٢ الواقع في تومانبوغ عندما قامت الخيرة المستقلة بزيارة المعسكر. وهذا أمر خطير بالنظر إلى تزايد انتشار فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز بعد الصراع بالإضافة إلى انتشار حالات العنف الجنسي المرتبطة بالحرب. وأفاد تقرير أيضاً بأن المحاربين السابقين قد حُرِّموا من العلاج أو من التدخل الجراحي في المستشفى العسكري الذي تديره كتيبة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تومانبوغ بسبب إصابتهم بفيروس نقص المناعة البشري^(١٣).

٢٦ - وأعربت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، والمنظمات غير الحكومية المحلية، وبعض وكالات الأمم المتحدة عن شعورها بالإحباط بسبب سوء التنسيق وضيق نطاق التشاور مع الشركاء المحليين في تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وادعت اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قد أنشأت برنامجاً موازياً لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج عن طريق وحدة التنفيذ المشتركة. وقد أنشئت وحدة التنفيذ المشتركة لتكون الجناح التنفيذي لبرنامج نزع السلاح، مع قيام اللجنة الوطنية بدور جهاز رسم السياسة العامة. غير أن وحدة التنفيذ

المشتركة تقدم تقاريرها إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام^(١٣)، وهو ليس عضواً في اللجنة الوطنية. والواقع أن المدير التنفيذي للجنة الوطنية أكد أن اللجنة الوطنية قد استبعدت فعلياً من تنفيذ البرامج وهُمّشت في رسم السياسات المتصلة بهذا المجال بإنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لهيكل مواز في وحدة التنفيذ المشتركة بالإضافة إلى وحدة مستقلة لترع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. ولم تجتمع اللجنة الوطنية بصورة منتظمة. وحتى حزيران/يونيه ٢٠٠٤، لم تكن قد اجتمعت سوى ثلاث مرات. وفي الاجتماع الأول المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، انسحب ممثلو الفصائل^(١٤) بسبب الخلافات على توزيع المناصب في حكومة تقاسم السلطة. ونظراً لندرة الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الوطنية، فإن بعثة الأمم المتحدة المشتركة هي التي تتولى البت في قضايا السياسة العامة المتصلة بتزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج حسب كل حالة. ومن القيود البنيوية الأخرى على فعالية وأهمية اللجنة الوطنية أن الجناح التنفيذي، أي وحدة التنفيذ المشتركة، يقدم تقاريره إلى نائب الممثل الخاص للأمين العام، مما يحدث فجوة كبيرة بين رسم السياسة العامة والتنفيذ. وهناك ضرورة ملحة لمعالجة شواغل اللجنة الوطنية ومشكلة انفصال وحدة التنفيذ المشتركة لضمان الملكية القطرية لمحمل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ومن ثم نجاحها. ويجب ألا تدخر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وسعاً في تحسين علاقات العمل مع اللجنة الوطنية وتأمين التآلف فيها.

٢٧ - وهناك أيضاً ادعاءات بأن جبهة الليبيريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا تنقلان الأسلحة الثقيلة خارج البلد، لشعورهما بالتهديد. وهذا ما يؤكد العثور مؤخراً على مخبأ للأسلحة في مقاطعة لوبا. ومن الشواغل الأخرى ضيق فترة الأيام الخمسة (بدلاً من ٣٠ يوماً كما كان مقترحاً في البداية) المتاحة في معسكرات التسريح، وهي غير كافية إلى حد كبير لأي توجيه فعال قبل التسريح. كما أنها لا تكفي لأي نوع من التدريب المهني الذي يقضي إطار التنفيذ بدئه في مواقع المعسكرات قبل التسريح. وهناك شواغل أخرى أيضاً تتعلق بقلة المساعدات النفسية الاجتماعية وعدم وجود أي برامج لمواجهة إساءة استعمال العقاقير والمواد، التي انتشرت في أثناء الحرب وأصبحت ظاهرة مألوفة بين قدامى المحاربين في المعسكرات. وفي تومانبوغ، يطوف المحاربون الذين تم تسريحهم في الشوارع وينفقون إعانة شبكة الأمان الانتقالية على الكحول والمخدرات. وتباع مخدرات مثل الماريجوانا والكوكايين علناً في السوق في وسط تومانبوغ، وقد ألقى القبض على محاربين سابقين يحاولون تهريب المخدرات إلى المعسكرات.

٢٨ - ومع سير التنفيذ يتم تجريد المحاربين من سلاحهم في مواقع نزع السلاح واصطحابهم إلى مواقع المعسكرات حيث يجري تسجيلهم ومنحهم أوراق هوية، وفحصهم وإيواءهم لمدة خمسة أيام قبل أن يدفع لهم مبلغ ١٥٠ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة كإعانة شبكة أمان انتقالية وأن يحصلوا على بعض السلع غير الغذائية. وينبغي أن تمضي ثلاثة شهور على تسريح المحاربين السابقين قبل انضمامهم إلى برنامج إعادة التأهيل وإعادة الإدماج، ومنحهم الدفعة الثانية من الإعانة وقدرها ١٥٠ دولاراً. وفي الأيام الخمسة، تتاح للمقاتلين عدة أنشطة تدريبية في إطار التوجيه السابق للتسريح، بما في ذلك التدريب في مجال حقوق الإنسان. ويجري أيضاً توفير المشورة. لكن ذلك لا يحدث عادة لأن ضيق الوقت المتاح في المعسكرات لا يسمح بأي خدمات مشورة جادة أو فعالة. وفضلاً عن ذلك، هناك شواغل هامة تتعلق بنوعية خدمات المشورة التي توفرها المنظمات غير الحكومية التي أوكلت إليها هذه الأنشطة. وينبغي إحكام الرصد للتأكد من أن الموظفين المكلفين بهذه المسؤوليات مؤهلون فعلاً وملتزمون بتنفيذها.

٢٩- وعدم توفير إعادة التأهيل بشكل فوري يمثل مشكلة خطيرة. فوفقاً للمعلومات التي وفرتها اللجنة الوطنية، هناك ما يزيد على ٢٥ ٠٠٠ محارب سابق تم تسريحهم من المعسكرات ولا يمكنهم دخول أي مؤسسة تدريب لإعادة التأهيل. وهناك ثلاثة برامج تدريب فقط لا تتجاوز طاقتها الإجمالية ١ ٨٠٠ شخص، أي ٧,٢ في المائة من مجموع المحاربين السابقين الراغبين في التدريب، قد اعتمدت لاستيعاب المحاربين السابقين.

٣٠- وتحتج جماعات حماية الطفل على أن معظم الأطفال قد استبعدوا من عملية نزع السلاح بتقييد وصول الأطفال الجنود، أي الأطفال الذين يسلمون أسلحتهم. ووفقاً للتصور الأصلي، ينبغي أن تشمل العملية جميع الأطفال المنتسبين إلى القوات المسلحة. وفضلاً عن ذلك تعترض هذه الجماعات على قرار اللحظة الأخيرة الذي اتخذته بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بناء على طلب الحكومة الوطنية الانتقالية بدفع مبلغ ٣٠٠ دولار للأطفال الذين يقبلون الدخول في العملية الرسمية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج واعتبرته غير ملائم في ضوء الخبرات المكتسبة في مناطق أخرى. ورأت أنه كان من الأفضل توجيه هذه الأموال إلى الوفاء باحتياجات جميع الأطفال، وليس فقط من تشملهم عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، فيما يتعلق بإعادة تأهيلهم في مجتمعاتهم المحلية في الأجل الطويل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توفير حافز مالي للأطفال للتخلي عن السلاح يمكن أن يؤدي إلى إعادة تجنيدهم داخل المنطقة وأن يضعف عودة العلاقات الأسرية الحاسمة الأهمية لإعادة إدماج الأطفال بعد تسريحهم. كما أنه يعرض الأطفال لتهديد قادتهم وتأثيرهم عليهم بأساليب ملتوية.

٣١- وتوفر المعسكرات مرافق مستقلة للرجال والنساء. أما الأطفال فيودعون في مراكز رعاية مؤقتة. وغالباً ما ينقل الأطفال فوراً إلى مراكز الرعاية هذه، وعلى أي الأحوال في غضون ٧٢ ساعة من وصولهم إلى المعسكر (دال-٢). غير أن هناك شواغل هامة تتعلق بنوعية الخدمات المقدمة إليهم. وقد مرض بعض الأطفال في مركز غبرنغا بعد نومهم على الأرض الباردة.

٣٢- ووردت ادعاءات بارتكاب قوات حفظ السلم لانتهاكات جنسية، شملت التقاط صور لفتيات عاريات في معسكرات نزع السلاح أو التحرش الجنسي. وينبغي أن تنشئ الأمم المتحدة شبكة على مستوى البلد تعنى بالاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي، وفقاً لتقرير الأمين العام بشأن التدابير الخاصة المتعلقة بالحماية من الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي (A/58/777)، ونشرة الأمين العام اللاحقة (ST/SGB/2003/13).

هاء - حقوق الإنسان وعمليات التدخل الإنساني

٣٣- أتاح نشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبدء نزع السلاح زيادة أنشطة حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة في الميدان. وقد أمكن تقليل المراحل الأمنية في بعض أنحاء البلد، مما سمح بوصول الموظفين الدوليين إلى المناطق. فعلى سبيل المثال، تمكن برنامج الأغذية العالمي من إرسال طرود من الأغذية إلى فوينجاما في مقاطعة لوبا - للمرة الأولى منذ خمسة أعوام. وبدأت اليونيسيف حملة لتشجيع العودة إلى المدرسة في مونروفيا في أواخر عام ٢٠٠٣. وتمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من بدء بحوثه بشأن العنف الجنسي المرتبط بالحرب ومن مد نطاق أنشطته الخاصة بالرصد إلى مقاطعة لوبا. وبدأت معظم المنظمات غير الحكومية تعيد

تدرجياً فتح مكاتبها المغلقة حتى الآن في المنطقة الداخلية. وأعدت منظمة إنقاذ الطفولة فتح مكاتبها الفرعيين في غبارنغا وزويدرو بعد أن كانت قد أغلقتهما في أيار/مايو ٢٠٠٣.

٣٤- وفي إطار قرار لجنة حقوق الإنسان ٨٢/٢٠٠٣، الذي أكد أهمية توفير التعاون التقني لمواجهة تحديات حقوق الإنسان في ليبيريا، وضعت المفوضية السامية لحقوق الإنسان برنامجاً لتقديم المساعدة التقنية إلى ليبيريا، للقيام بمهمتين رئيسيتين هما التثقيف في مجال حقوق الإنسان لدعم بناء قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية، والبحث والتحقيق لمقاومة الإفلات من العقاب وتوفير الأساس لعمل آليات العدالة الانتقالية. ويوفر المشروع، الذي سينفذ ويمول بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مبلغاً إجمالياً قدره ٢٤٥ ٠٠٠ دولار لبرنامج للتدريب في مجال حقوق الإنسان والقانون الإنساني يوجه إلى المنظمات غير الحكومية، وإجراء البحوث عن التجاوزات والانتهاكات المتصلة بالحرب. كما يوفر المشروع قدرة في إطار المفوضية السامية لحقوق الإنسان في جنيف لدعم بعثة متكاملة للأمم المتحدة بالإضافة إلى ولاية الخبيرة المستقلة. ومن المزمع رسم خريطة للصراع توفر لمحة تاريخية واجتماعية عنه وتسهم في الجهود الرامية إلى التصدي للإفلات من العقاب. أما توفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان للعاملين في الميدان الإنساني فسيكفل وضع إطار أوسع وأشمل لتكملة عمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة.

واو - بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وعنصر حقوق الإنسان والحماية

٣٥- يوفر قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا ولاية مهمة في مجال حقوق الإنسان والحماية. وتشمل الولاية الرصد وبناء القدرات والتعاون التقني والدعوة. ومن المقرر أن يدعم هذا العنصر بمجموعة كاملة تضم ٤٨ موظفاً من موظفي حقوق الإنسان والموظفين التقنيين الوطنيين والدوليين، بمن فيهم الخبراء في مجال العدالة الانتقالية، والحماية، وسيادة القانون، وحماية الطفل، والتدريب، والمؤسسات الوطنية، والمجتمع المدني. ولبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا دور مهم في تقديم المساعدة التقنية، وقد خصص اعتماد في الميزانية الموجهة نحو النتائج لدعم عدة أنشطة في مجال حقوق الإنسان. بيد أن تنفيذ أنشطة حقوق الإنسان قد ارتبط من الناحية العملية بصندوق استئماني يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وبالرغم من أن هذا العنصر يحظى بتعاون جيد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فإن الحالة الراهنة التي يتعذر فيها التنبؤ بالموارد غير مؤاتية للتخطيط الطويل الأجل من أجل توفير الدعم المستدام للعمل في مجال حقوق الإنسان. ولذا فإن هناك ضرورة لأن تحدد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وتخصص فعلياً الموارد اللازمة للعمل في مجال حقوق الإنسان وفقاً لبرنامج التخطيط المذكور المدرج في الميزانية.

٣٦- ولكي يكون عنصر حقوق الإنسان فعالاً، ينبغي إدماجه بالكامل في عمليات البعثة. وتلاحظ الخبيرة المستقلة في هذا الصدد أنه غير ممثل في اللجنة التنفيذية لسيادة القانون^(١٥)، التي أنشئت لتنسيق إصلاح الشرطة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية. ومن الضروري أن يكون للعنصر تمثيل فعال في هذه اللجنة لضمان إدماج حقوق الإنسان بالكامل في التخطيط وتنفيذ استراتيجية إعادة هيكلة قطاعي الأمن وسيادة القانون الجديدين. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تُبذل جميع الجهود الممكنة لضمان عمل العنصر بالتعاون الوثيق والتنسيق مع جهود بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في الميدان الإنساني وميدان الإصلاح. وبذلك يكون له تأثير مباشر على تخطيط وتنفيذ المساعدات الإنسانية وصياغة استراتيجيات الإنعاش الخاصة بالبلد.

ثانياً - الأنشطة المنفّذة

زيارة ليبيريا

٣٧- قامت الخبيرة المستقلة بزيارة ليبيريا في الفترة من ٢٣ أيار/مايو إلى ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وكان الغرض من الزيارة هو تقييم حالة حقوق الإنسان، بما في ذلك جوانب تنفيذ عملية السلام ومختلف الأنشطة المؤثرة على حالة حقوق الإنسان في البلد. وفي أثناء الزيارة، أجرت الخبيرة المستقلة مشاورات مع شريحة عريضة للمجتمع الليبيري، بما في ذلك موظفو الحكومة، وممثلو فئات المجتمع المدني، وقيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ورؤساء وكالات الأمم المتحدة وأعضاء المجتمع الدبلوماسي.

٣٨- وتود الخبيرة المستقلة أن تعرب في هذا الصدد عن تقديرها البالغ للحكومة الوطنية الانتقالية وإدارة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبخاصة الممثل الخاص للأمين العام جاك بول كلاين، لتيسيرهما لمهمتهما وتزويدهما بالدعم اللوجستي الذي لولاه لما أمكن صدور هذا التقرير. كما تعترف ببالغ التقدير بدور عنصر حقوق الإنسان والحماية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في تأمين نجاح الزيارة. وجاد السفيران إرنست كوام أسييدو أموا - أوا (غانا) وإينيحي أ. أنوبو (نيجيريا) بوقتتهما، ليس فقط لتقديم أفكار واضحة عن الحالة في البلد بل أيضاً لتيسير بعض الاجتماعات الهامة والصعبة في الوقت ذاته مع بعض العناصر الفاعلة الرئيسية. وتعرب الخبيرة المستقلة عن امتنانها البالغ لهما.

ثالثاً - المعلومات التي قدمها المحاورون

٣٩- بالرغم من إعراب معظم ممثلي هيئات الدولة والمؤسسات الحكومية عن تقديرهم للجهود التي بذلها المجتمع الدولي لمساعدة ليبيريا، فقد أبدوا قلقاً بشأن أساليب عمل بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. إذ بدا لهم أن بعثة الأمم المتحدة قد أنشأت حكومة "موازية"، وأنها نادراً ما تتشاور مع الشركاء المحليين وأنها لا تتحمل أي نقد أو تحد لأرائها و/أو سلطتها المفترضة. ويتعرض المعارضون عادة لسخرية قيادة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التي تصفهم بـ "الجرمين والاحتالين". وتشكل هذه الحالة تهديداً خطيراً لعملية السلام وينبغي معالجتها على سبيل الأولوية. ويتكرر الحديث عن المحاولة المتعجلة لبدء نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وأثارت المحاولة الفاشلة الشغب والشجار مما أسفر عن سقوط ١١ قتيلاً على الأقل. ويشكل بدء نزع السلاح في وقت غير مناسب وما أدى إليه من خسائر بشرية انتهاكاً صارخاً للمبدأ الأساسي للمساعدة الإنسانية ألا وهو عدم التسبب في أي ضرر. ومن المؤسف أنه حتى يومنا هذا، لم يتحمل أي طرف المسؤولية عن هذا الفشل ولم يتم توقيع الجزاء على أعمال القتل التي شهدتها ليبيريا بعد انتهاء الصراع.

ألف - الحق في الحياة

٤٠- شهد الصراع في ليبيريا انتهاكات لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك استهداف المدنيين، وأعمال التعذيب والقتل غير المشروعة. وتشير التقديرات إلى أن نحو ٢٥٠.٠٠٠ شخص قد قتلوا في الصراع. وكان نصف هذا العدد من المدنيين غير المشاركين في القتال. وأدى فتح أنحاء البلد التي كانت تخضع حتى الآن لسيطرة

القوات المحاربة إلى تحسن ظروف توثيق وتحديد أماكن المقابر الجماعية ومواقع المذابح بالإضافة إلى استجواب الشهود والباقيين على قيد الحياة. ويقوم عنصر حقوق الإنسان والحماية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بجمع المعلومات الخاصة بهذه المواقع وتخزينها منذ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وهناك اتجاه مثير للجزع يتمثل في زيادة عدد حالات القتل المرتبطة بالطقوس، وغالباً قتل الأطفال. وتتفاقم هذه الحالة نتيجة لعجز الشرطة عن التحقيق وتقديم الجناة إلى القضاء بسبب نقص الموارد.

٤١- وقام مجلس التحقيقات الذي أنشأه الجناح العسكري لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للتحقيق في واقعة إطلاق النار وجرح أحد أفراد قوة حفظ السلام في منطقة ريدلايت، في بينيسفيل، نتيجة لأحداث الفترة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، بالتحقق المادي من ١١ حالة وفاة بين المدنيين في المنطقة في ظروف متصلة بالأحداث. وبعد تقديم تقرير مجلس التحقيقات، أنشأ الممثل الخاص للأمين العام مجلس تحقيقات تابعاً للبعثة، ولم تصدر نتائج تحقيقاته بعد. وتشير مصادر أخرى إلى أن نحو ١٣ شخصاً آخرين قد لقوا حتفهم في منطقة صومالي درايف، في بوشرود آيلند. وبخلاف مجلس التحقيقات الذي أنشأه الجناح العسكري والذي كان تشكيله إجبارياً بموجب وقواعد العمل العسكري وركّز فقط على الأحداث التي وقعت في بينيسفيل، لا توجد معلومات عن تحقيقات جرت بشأن القتلى الذين يدعى سقوطهم في صومالي درايف. والواقع أنه لم تجر أي تحقيقات منهجية تشير بدقة إلى عدد القتلى الذين سقطوا في أثناء أحداث كانون الأول/ديسمبر.

باء - الإفلات من العقاب

٤٢- لا يزال نقص فرص اللجوء إلى القضاء وقلة المؤسسات اللازمة للتصدي لما وقع من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في أثناء الصراع يشكل تحدياً رئيسياً لليبيريا بعد انتهاء الصراع. وقد أقر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بالإصابة، في تقريره المتعلق لليبيريا (E/CN.4/2004/5)، بأن الإفلات من العقاب لا يمكن أن يوفر أساساً لإصلاح المجتمع الليبيري، ودعا بالتالي المجتمع الدولي إلى ضمان تقديم المسؤولين عن التجاوزات والانتهاكات الشائنة في ليبيريا إلى العدالة. ونبه إلى أنه ينبغي أن تتاح للناس الذين عانوا فترة طويلة في ليبيريا نفس وسائل الانتصاف المتاحة حالياً لضحايا الجرائم المماثلة في بلدان أخرى. وحذر الممثل الخاص للأمين العام، علناً عن طريق الرسائل، السيد براين وسلفه، الرئيس بلاه، من إصدار عفو عام في جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، والانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني.

٤٣- وفي أوائل حزيران/يونيه ٢٠٠٤، قامت ٨٠ مجموعة من مجموعات المجتمع المدني، تحت شعار "مكافحة الإفلات من العقاب بما في ذلك الفساد الاقتصادي" بتقديم شكوى إلى الجمعية الوطنية الانتقالية، داعية إياها إلى إصدار قرار لإرغام الحكومة الوطنية الانتقالية على طلب تسليم الرئيس السابق تاييلور من سيراليون لمحاكمته على جرائم الحرب المنسوبة إليه. وينظر البرلمان حالياً في الطلب. وقبل ذلك، في ٣١ أيار/مايو، قامت مجموعتان من مجموعات المجتمع المدني، هما مواطنو ليبيريا الوطنيون المهمومون ورابطة النهوض بالمرأة والطفل بتقديم التماس إلى الجمعية لطلب إنشاء محكمة جنائية مختصة بجرائم الحرب وانتهاكات القانون الإنساني الجسيمة التي وقعت منذ عام ١٩٧٩. وهذه التطورات تعزز ما أشير إليه من سعي مجموعات المجتمع المدني في نيجيريا لمنع إفلات شارلز تاييلور من العقاب. وتشير مختلف

الحمالات التي نظمت داخل ليبيريا لضمان محاكمة شارلز تايلور إلى اتساع نطاق المشاركة العامة وحرية التعبير، وهو أمر يستحق التشجيع. ويجب أن يبذل المجتمع الدولي كل ما في وسعه لضمان إنصاف شعب ليبيريا.

٤٤ - وينبغي أن تستكمل الجهود المبذولة لمعالجة ما حدث في الماضي من إفلات من العقاب ببرنامج صارم لبناء قدرة المؤسسات الوطنية، ومنها على سبيل المثال القضاء والشرطة، للتصدي للانتهاكات المستمرة. ومن واجب الأمم المتحدة تجاه شعب ليبيريا دعمه في إنشاء مؤسسات حقيقية ومرنة لحماية حقوق الإنسان. وقد أُنخذت خطوات بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان، وغيرهما، لكن هذه الهيئات تحتاج إلى تمويل ودعم.

جيم - التعليم

٤٥ - كان للصراع المسلح في ليبيريا عواقب وخيمة على قطاع التعليم. فقد كان لأعمال النهب المتصلة بالحرب وتدمير البنية الأساسية على نطاق واسع وتشريد قطاعات عريضة من السكان تأثير خطير على جميع عناصر قطاع التعليم من الناحية الفعلية. وقد أُغلقَت المدارس نتيجة للحرب. وفقد ما يزيد على ٧٠ في المائة من جيل بأكمله فرصة الحصول على التعليم بالمدارس العادية وتردت ليبيريا إلى حالة لا تحسد عليها إذ أصبحت البلد الوحيد في العالم الذي تفوق فيه الآباء على أبنائهم في التعليم. وتمثل التحديات الرئيسية في ميدان التعليم في إصلاح ما لا يقل عن ٢٥ في المائة من المدارس الابتدائية والثانوية، وتحسين فرص الحصول على التعليم الجيد والأساسي ووضع برنامج تعليمي شامل يصحح بفعالية الميل نحو الأمية أو سوء التعليم. وهذا يتطلب تحقيق اللامركزية على مستوى الوظائف وبناء قدرات المؤسسات الحيوية. وينبغي أن تُعطى الأولوية أيضاً لتدريب المعلمين بغية تطبيق البرنامج التعليمي المقرر وضعه بفعالية.

٤٦ - وبدأ فتح المدارس رسمياً بعد الحرب بالافتتاح الرسمي لبرنامج "العودة إلى المدرسة" التابع لليونيسيف في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. ويهدف البرنامج، الذي يطبق بالتعاون مع وزارة التعليم، إلى إعادة عدد يقدر بمليون طفل إلى المدرسة بحلول نهاية عام ٢٠٠٤. وفي إطار هذا البرنامج، توفر اليونيسيف الأدوات المدرسية والكتب والأقلام بالإضافة إلى تزويد المدارس بالمياه والمرافق الصحية. وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٤، تم توفير أدوات تعليمية لنحو ٥٨٢ ٠٠٠ طفل في ثمان مقاطعات يسهل الوصول إليها. ولكن من المؤسف أن الكتب، وفقاً لما ذكرته وزارة التعليم، قد بيعت في الشوارع. وقد أُخذت التدابير لوقف هذه الممارسة بنجاح. وخارج مونروفيا، يقوم الزعماء التقليديون برصد الحالة وضمان عدم بيع الكتب المقرر توزيعها بالبحان. وتشعر الوزارة بقلق بالغ لأن عدداً كبيراً من الأطفال في سن التعليم المدرسي لا يزال خارج المدرسة. ولمقاومة هذا التطور، تقوم الوزارة بتطبيق برنامج توعية فعال باستخدام "مشروع الأغذية المدرسية" لبرنامج الأغذية العالمي كحافز لتشجيع الآباء على إرسال أبنائهم إلى المدرسة. كما يشمل مشروع برنامج الأغذية العالمي أيضاً المعلمين لتشجيعهم على البقاء في المدارس ومواصلة التعليم. وفي إطار هذا المشروع، يقدم الغذاء إلى أطفال المدارس ومعلميهم على حد سواء.

٤٧ - وتركز وزارة التعليم حالياً على التعليم والتدريب التقنيين/المهنيين للمحاربين السابقين. ويتطلب تنفيذ أي برنامج تنفيذاً فعالاً توافر الموارد المالية والبشرية. وترى الوزارة أن مشاركة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا والمنظمات غير الحكومية في قطاع التعليم أمر جدير بالثناء وينبغي تشجيعه لكنها رأت أن هناك حاجة كبيرة إلى التعاون والتشاور بغية

تجنّب الازدواج وضمان الاتساق في تحقيق الهدف الاستراتيجي المتمثل في تحسين قطاع التعليم. وأشارت الوزارة إلى أنّها قدمت إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا قائمة بالمدارس التي يمكن تجديدها في إطار "مشروع التأثير السريع" للمساعدة في إحياء قطاع التعليم بشكل عادل. وذكرت الوزارة أنّ مقترحها راعت التوازن الجغرافي لكنها استبعدت مع الأسف لصالح مدراس مونروفيا والمناطق المحيطة بها.

دال - الصحة والتغذية

٤٨- كان الصراع المسلح الذي استمر ١٤ عاماً في ليبيريا أشد وطأة على قطاع الصحة. فالبيانات المتاحة عن الصحة والتغذية في ليبيريا من أدنى البيانات في أفريقيا جنوب الصحراء. وتشير التقديرات إلى أنّ نسبة من يحصلون على الرعاية الصحية من الليبيريين لا تصل إلى ١٠ في المائة. ويرجع هذا الضعف بصورة رئيسية إلى الضرر الذي أصاب البنية التحتية نتيجة للحرب والصراع الممتد لفترة طويلة، ونقص الموارد وتدهور نظم الدعم. ووجود وزارة الصحة لا يعدو أن يكون وجوداً اسمياً وهي لا تدير أي مستشفى. والواقع أنه ليس لديها أي موظفين خارج مونروفيا. ومن مجموع المستشفيات الحكومية الثمانية والعشرين التي كانت تعمل قبل الحرب، لا يتجاوز عدد المستشفيات العاملة حالياً ست مستشفيات، ثلاثة منها في مونروفيا^(١٦) وواحدة في بوكانن، في مقاطعة غراند باسا^(١٧)، وفي بونغ مايتز^(١٨)، وفي تومانبوغ. ومن مجموع ٣٥٥ عيادة طبية، تعمل ٨٠ عيادة فقط. وجميع العيادات والمستشفيات العاملة تديرها منظمات غير حكومية.

٤٩- وأشدّ الحاجات إلحاحاً هي إحياء نظام للرعاية الصحية الأولية يمكنه تقديم الخدمات الصحية وخدمات التغذية عن طريق المستشفيات والعيادات والمبادرات المعتمدة على المجتمعات المحلية، وبخاصة في المناطق الريفية. وينبغي تحقيق ذلك عن طريق إعادة بناء وتنشيط مرافق الخدمات الصحية الرئيسية، وتدريب الفئات الرئيسية من الموظفين، وتوسيع نطاق البرامج الصحية الرامية إلى مكافحة الملاريا وإصابات الجهاز التنفسي الحادة، والإسهال، والديدان، والأمراض الجلدية، وسوء التغذية، والأنيميا. وينبغي تدعيم وزارة الصحة والرعاية الاجتماعية على المستوى المركزي وفي المقاطعات.

٥٠- وتشير المعلومات التي وفرها تحليل للحالة الصحية، أجري بتكليف مشترك من حكومة ليبيريا ومنظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٢^(١٩)، إلى أنّ معدل الوفيات بين الرضع قد بلغ ١١٧ حالة لكل ١٠٠٠ مولود في عام ٢٠٠٠. وتقدر الوفيات بين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمسة أعوام بـ ١٩٤ حالة لكل ١٠٠٠ طفل، وهو أعلى من المعدل السائد في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء والبالغ ١٧٥، وبذلك تأتي ليبيريا في المرتبة الثالثة والأربعين من مجموع ٤٦ بلداً. ومن المؤكد أنّ الحالة قد ساءت بعد الحرب ولكن لا توجد إحصاءات متاحة عن حجم هذا التدهور وبلغ معدل الوفيات بين الأمهات ٥٧٨ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ حالة ولادة وقد ارتفع بشدة، حتى في عام ٢٠٠٠، مما يضع ليبيريا في فئة البلدان التي تبلغ الوفيات بين الأمهات معدلاً "بالغ الارتفاع" على مستوى العالم. وفي عام ٢٠٠٠ أصابت الأنيميا الناجمة عن نقص الحديد نسبة ٨٦,٧ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و٣٥ شهراً، و٥٨ في المائة من النساء غير الحوامل اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٤ و٤٩ عاماً، و٦٢,٢ في المائة من النساء الحوامل في تلك الفئة العمرية. وأصاب نقص فيتامين أ نسبة ٥٢,٩ في المائة من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر

و ٣٥ شهراً و ١٢ في المائة من النساء الحوامل. وخلافاً لممارسة معظم الأمهات المرضعات في المنطقة، لا ينتشر الاعتماد الكامل على الرضاعة الطبيعية في ليبيريا وتشير المعلومات الواردة إلى أن نسبة ٥٠ في المائة فقط من الأطفال يقتصر غذاؤهم على الرضاعة الطبيعية حتى سن شهرين. وفي عام ٢٠٠٠ أيضاً، كان الماء الصالح للشرب متاحاً لنسبة ٣٢ في المائة من السكان وكانت المرافق الصحية متاحة لنسبة ٣٦ في المائة.

هاء - فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز

٥١ - منذ اكتشاف حالة الإصابة الأولى بفيروس نقص المناعة البشري في ليبيريا في عام ١٩٨٦، زاد معدل انتشار الفيروس المسبب لمرض الإيدز زيادة سريعة، وكانت النساء والفتيات أشد الفئات تعرضاً لخطر الإصابة. وتفاقم انتشار الفيروس بسبب الصراع المسلح وعواقبه مثل الاغتصاب وزيادة الدعارة والفقر. وفي عام ٢٠٠٠، بلغ معدل الانتشار ٨,٢ في المائة، ووفقاً للمعلومات الواردة من وزارة الصحة، يقدر معدل الانتشار حالياً بـ ١١ في المائة. ويعاني ضحايا فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز من الوصم والتمييز ومن ثم لا يكشفون عن حالتهم. وتفتقر لجنة الإيدز الوطنية، التي أنشئت في عام ٢٠٠٠، إلى الوضوح والفعالية اللازمين للتصدي لوباء الإيدز، وبخاصة في الوقت الراهن وتحديداً في المناطق الريفية. ومن الأمور المشجعة أن الصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز والسل والملاريا قدم مؤخراً إلى ليبيريا منحة قدرها ٢٤,٣ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لمكافحة الإيدز والملاريا والسل. ويخصص مبلغ ٧,٦٥ مليون دولار من هذا المجموع للوقاية من فيروس نقص المناعة البشري/الإيدز ومكافحتهما في العاملين القادمين مما سيدعم ويحسن بدرجة كبيرة المواجهة الوطنية للوباء.

واو - الأطفال والأطفال المحاربون سابقاً أو الأطفال المرتبطون بالقوات المحاربة

٥٢ - من التحديات الرئيسية لعملية السلام الوفاء بشكل ملائم باحتياجات العدد الضخم من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ١٨ عاماً والذين رزحوا تحت وطأة العنف المرتبط بالحرب والدمار والاعتداءات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد اختطف عدد ضخم من الأطفال وجندوا قسراً في الحرب، وعانوا بالتالي من شتى الأهوال، بما في ذلك فقدان طفولتهم. ولا توجد أرقام مؤكدة عن عدد الأطفال الجنود أو الأطفال المرتبطين بالقوات المحاربة. لكن المعلومات الواردة من مختلف المصادر تشير إلى أن طفلاً من كل ١٠ أطفال في ليبيريا قد يكون خضع للتجنيد في وقت من الأوقات. وكان الأطفال يشكلون معظم القوات المحاربة ومعظم ضحايا الحرب. ويقدر عدد الأطفال الجنود في ليبيريا حالياً بـ ٢١ ٠٠٠ طفل. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن عدداً كبيراً منهم تركوا قاداتهم ووجدتهم بعد اتفاق أكرا للسلام ونشر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وأن عدداً غير محدد منهم مصاب أو معدم في شتى أنحاء البلد. وقد صادفت عدة محاربين سابقين مصابين، معظمهم من الأطفال، في أثناء زيارتي في الداخل لمناطق تخضع حتى الآن لسيطرة المتمردين. وهذا يتفق مع نتائج بعثة تقييم أوفدها الأمم المتحدة في أواخر عام ٢٠٠٣ بعد إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. وليس غريباً أن يكون عدد الأطفال المشتركين في الصراع كبيراً نظراً لرخص الأطفال الجنود وسهولة زيادتهم. وبالنظر إلى طبيعة الأطفال، فإنه يسهل أيضاً إعدادهم للقيام بأخطر المهام وارتكاب الأعمال الوحشية بطاعة عمياء.

٥٣- ولجأت جميع أطراف الصراع إلى اختطاف الأطفال من الجنسين وإرغامهم على أداء شتى المهام الشاقة المتصلة بالحرب، بما في ذلك عمليات الاستطلاع الخطرة والعمل كحمالين. واستخدمت الفتيات، تبعاً لأعمارهن، للمتعة الجنسية، والأعمال المتزلية كالطهي، أو النظافة أو حمل الأشياء الثقيلة. وتشير التقارير أيضاً إلى انتشار تعاطي المخدرات بالإكراه بين الأطفال الجنود والأطفال المرتبطين بالقوات المحاربة. وكان الأطفال يختطفون من المدارس والملاعب والمزارع ومخيمات المشردين داخلياً واللاجئين.

٥٤- ولم يتكشف انتشار اللجوء إلى التعذيب والعنف الجنسي في أثناء الصراع إلا عندما أمكن الوصول إلى الداخل وبدأ الناشطون في ميدان حقوق الإنسان يوثقون انتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة بالحرب. والجدير بالإشارة في هذا الصدد أن هناك دراسة يجريها حالياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع منظمة الرؤية العالمية لتوثيق العنف الجنسي المرتبط بالحرب وتحديد عواقبه الصحية والنفسية والاجتماعية. وأوضح تقييم أولي للنتائج تم في حزيران/يونيه أن نحو ٤٠ في المائة من المدنيين قد تعرضوا لشكل من أشكال الاعتداء الجنسي.

٥٥- وفي ٢٥ أيار/مايو، نظرت لجنة حقوق الطفل في تقرير ليبيريا الأولي (CRC/C/28/Add.21). ورحبت اللجنة، في ملاحظاتها الختامية (CRC/C/15/Add.236)، بوضع إطار لخطة عمل وطنية للطفل وإنشاء وزارة لشؤون الجنسين والتنمية تشمل إدارة لشؤون الأطفال، وإنشاء الفريق الوطني لرصد حقوق الطفل وبرلمان الأطفال. وأوصت اللجنة بأن تعيد الدولة النظر في التشريعات المحلية لضمان اتساق هذه التشريعات مع اتفاقية حقوق الطفل؛ وأن تنفذ خطة العمل الوطنية؛ وبأن تجعل وحدة الطفل بوزارة شؤون الجنسين والتنمية جاهزة للعمل بالكامل؛ وأن توفر الموارد الكافية للجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان لتمكينها من رصد وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاقية؛ وأن ترتب أولويات الاعتمادات المالية على نحو يضمن أعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للطفل؛ وأن تضع نظاماً لجمع البيانات والمؤشرات يتسق مع الاتفاقية لتيسير رسم السياسات والبرامج؛ وأن تنشر الاتفاقية؛ وأن تعدل قانون العقوبات لإلغاء توقيع عقوبة الإعدام على الأطفال؛ وأن تعتمد استراتيجية استباقية شاملة للقضاء على التمييز. كما قدمت اللجنة توصيات بشأن احترام آراء الطفل، والبيئة الأسرية والرعاية البديلة، والصحة الأساسية والرفاه، والزواج المبكر، والممارسات التقليدية الضارة، وفيروس نقص المناعة البشري/الإيدز، والأنشطة التعليمية والترفيهية والثقافية، والأطفال الجنود، والأطفال اللاجئين والمشردين داخلياً، والاستغلال الجنسي للأطفال، وإساءة استعمال المواد، وقضاء الأحداث. وهناك ضرورة لأن يدعم المجتمع الدولي الحكومة الوطنية الانتقالية في ضمان المتابعة والتنفيذ الملائمين لتوصيات اللجنة.

زاي - المرأة

٥٦- أثار الصراع المسلح في ليبيريا تأثيراً سلبياً خطيراً على حقوق المرأة. ففي أثناء الصراع، تعرضت المرأة للاغتصاب والعنف وأشكال أخرى من العنف الجنسي والعنف القائم على التحيز ضد المرأة. وتشير المعلومات الأولية المستمدة من استقصاء جار عن العنف الجنسي المرتبط بالحرب والقائم على التحيز ضد المرأة. إلى أن نسبة ٦٩ في المائة من النساء اللاتي شملهن الاستقصاء تعرضن لشتى أشكال الاعتداء. ومع تحسن الأمن وعودة الظروف إلى حالتها الطبيعية تدريجياً، لا تزال المرأة أكثر عرضة للانتهاكات والتجاوزات في ميدان حقوق الإنسان. وفي فترة ما بعد الصراع، يتجلى ذلك في زيادة الاستغلال الجنسي، والجنس التجاري، والاعتصاب والعنف المتزلي. وتظهر عدة دراسات

أجرتها المنظمات غير الحكومية زيادة مثيرة للجزع في الجنس التجاري، وبخاصة بين المراهقين. وتشير هذه الدراسات إلى تورط الذكور العاملين في المنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال والحكومة والمنظمات الدولية في استغلال القصر. وهناك أيضاً عدة ممارسات تقليدية وثقافية ضارة تنتهك حقوق المرأة وتحرمها من المساواة مع الرجل في ميادين التعليم والصحة والعمل وداخل الأسرة. ومن هذه الممارسات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، والزواج بالإكراه، والزواج المبكر والمهر، وحمل المراهقات، والعنف المتزلي.

٥٧- وتزايد حوادث الاغتصاب، التي تشمل في بعض الحالات رجالاً مسنين وبنات لا تزيد أعمارهن عن تسع سنوات واستخدام أجسام غريبة، يؤكد الحاجة الملحة إلى إعادة النظر في القوانين الواجبة التطبيق لمواءمتها مع الممارسة الدولية العصرية. فتعريف الاغتصاب بموجب القانون الليبيري يقتصر على إدخال القضيب بالقوة. وينبغي أن يقضي التنقيح بأن يُبلغ ضحايا الاغتصاب وأسرهم عن هذه الحالات. وبذلك تتم مقاومة انتشار تسوية حالات الاغتصاب خارج المحاكم.

٥٨- ونظراً لأن ليبيريا طرف في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ولديها وزارة مكتملة لشؤون الجنسين، فإنها تمتلك قاعدة قوية لمعالجة قضايا المرأة. غير أن موظفي الحكومة والمؤسسات يحتاجون إلى تدريب لفهم وتطبيق أحكام الاتفاقية. وينبغي أيضاً تشجيع الحكومة على التصديق على تعديل الفقرة ١ من المادة ٢٠ والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد أحرز بعض التقدم باعتماد قانون تنظيم الأيلولة وإقرار حق الإرث للزوجة في حالات الزواج القانوني والزواج العرفي، في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. وهذا القانون يوسع نطاق القوانين الواجبة التطبيق لتشمل حق الزوجة في الإرث بموجب القانون العام والقانون العرفي.

٥٩- ويشكل تمثيل الإناث تمثيلاً فعالاً وكافياً على جميع المستويات مسألة بالغة الأهمية لتعزيز المساواة بين الجنسين وقد أحرز بعض التقدم في هذا المجال. فاللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان تضم أربع سيدات من مجموع سبعة أعضاء. كما أن لجنة الانتخابات الوطنية ولجنة إصلاح الحكم تترأسهما امرأتان. وقد وضعت بعض المنظمات غير الحكومية، وبخاصة المجلس النرويجي للاجئين وفرع منظمة إنقاذ الطفولة بالمملكة المتحدة سياسات ممتازة للمساواة كفلت تكافؤ الفرص للرجال والنساء في الداخل. أما بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فقد أنشأت في عام ٢٠٠٣ وظيفة مستشار في قضايا الجنسين وزودته بالموظفين.

حاء - الاتجار بالأشخاص

٦٠- إن حالة الدمار التي تشهدها ليبيريا، مع تحلل الروابط الأسرية والاجتماعية، وانهيار القانون والنظام، والتشرد والفقر المدقع، تفسح المجال للردائل مثل الاتجار بالنساء والصبيان والبنات. وفي حالة وجود أيتام مع عجز الأمهات لشدة فقرهن عن إعالة أطفالهن وترملهن أيضاً في كثير من الأحيان، يُبعد الأطفال بحجة التبني أو توفير حياة و/أو فرص أفضل لهم، ويرغمون على ممارسة الدعارة أو الرق. وفي أثناء الزيارة، أشارت صحيفة وطنية إلى حالة يجري التحقيق فيها وحالة أخرى تنظر فيها المحكمة في مونروفيا. ووردت أيضاً ادعاءات بوقوع تجاوزات في عملية التبني وباحتمال تورط أجنبي يقوم بغواية الأطفال في الداخل لجلبهم إلى منازل في مونروفيا، في شبكة للاتجار بالأطفال لأغراض التبني

غير المشروع. وهذه إشارات تحذير ينبغي أخذها على محمل الجد. ولحسن الحظ، أصدرت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مبادئ توجيهية خاصة بحقوق الإنسان والاتجار في الأشخاص، وتوفر هذه المبادئ فعلاً توصيات تغطي تخصصات متعددة ونطاقاً واسعاً لجميع العناصر الفاعلة في الميدان.

٦١- وأنشأت بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وحدة معنية بالاتجار بالأشخاص في إطار الشرطة المدنية. وقامت الوحدة مؤخراً بمداخلة ملهى ليلي/بيت دعارة في مونروفيا وأنقذت ثلاث فتيات مغربيات وصبياً مصرياً يُدعى أنهم أُحضروا إلى ليبيريا بحجج واهية وبقوا فيها مرغمين. وتجري حالياً محاكمة صاحب الملهى الليلي/بيت الدعارة. ولكن ينبغي تجنب الأسلوب الذي أُتبع في عمليات التوقيف التي تمت بدون مشاركة السلطات المحلية، ويجب إيلاء الاهتمام لمسألة الاتجار بالليبيريين. وبالرغم من ضرورة هذه المحاولة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا للتصدي للاتجار، فيجب أن تشارك فيها الشرطة الوطنية الليبيرية في المستقبل ويجب تنسيق أنشطة الوحدة المنشأة حديثاً مع أنشطة الشركاء الآخرين.

باء - المنظمات غير الحكومية

٦٢- هناك عدد ضخم من جماعات المجتمع المدني المحلية والمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان يعمل في ليبيريا. ومعظم هذه الجماعات تعتمد على مصادر تمويل خارجية ولا تستطيع في الواقع أداء دور فعال في مجالات العمل التي تختارها. وهناك حاجة ملحة لكبح انتشار المنظمات غير الحكومية في البلد. وينبغي دعم المنظمات عن طريق مبادرات بناء القدرات، وهناك ضرورة في الواقع لقدر من التنظيم.

رابعاً - العقبات والشواغل

٦٣- شكوا عدد من المحاورين، بمن فيهم موظفو الحكومة وأعضاء المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية، مما تقوم به الهيئة التنفيذية من إساءة استعمال للسلطة. ويدعى أن الرئيس قد عين بإرادته المفردة أعضاء في الشركات العامة، ووقع اتفاقات دولية ومنح امتيازات بموجب أوامر تنفيذية دون التشاور مع الجمعية الوطنية الانتقالية، على نحو يخالف قوانين البلد^(٢٠). ورئي أيضاً أن الرئيس يستغل الوظائف الاستشارية في مكتبه لاغتصاب دور الوزارات التنفيذية. وأدت هذه الحالة إلى نفور بعض أعضاء الحكومة وإلى مواجهات عامة مع الجمعية الوطنية الانتقالية. وأشار بعض المحاورين الذي شاركوا في التفاوض بشأن اتفاق السلام الشامل إلى أن تسمية "الرئيس" تطلق على رئيس الحكومة في الفترة الانتقالية للحد من سلطات الرئاسة التي كانت لعنة للمجتمع الليبيري. وقد قصد بتعبير "الرئيس" الإشارة إلى أن الشخص المعين هو مجرد شاغل للمركز الأول بين أنداد ولا يملك السلطات الرئاسية التي يمنحها الدستور. ومع ذلك، يبدو الرئيس مقتنعاً بأن له سلطات رئاسية ويتصرف على هذا الأساس - وهو أمر يعتبره المحاورون ضاراً بعملية السلام.

٦٤- ويضاف إلى ذلك حجم الاستياء والإحباط المزعج الذي يثيره سلوك بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. فقد أعرب معظم موظفي الحكومة ومثلي المجتمع المدني بالإضافة إلى بعض موظفي الأمم المتحدة، بمن فيهم موظفو بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، عن شعورهم بالإحباط إزاء تطور الأحداث، وعدم لجوء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا إلى التشاور في

القضايا الوطنية لهامة والحساسية والنوع العنيفة التي تستخدمها ضد أي شخص أو جماعة تتحدى سلطتها المفترضة. ورأى عدة موظفين حكوميين أن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا تشكل حكومة موازية. والواقع أن الخبرة المستقلة قد أبلغت بحالة استخدام فيها موظف أقدم في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لهجة ساحرة ومعادية مع رئيسة هيئة حكومية. وهناك ضرورة للتصدي بفعالية لهذه الحالة ومعالجة أسباب هذا الشعور بالاستياء على وجه السرعة. وما لم يُتخذ إجراء عاجل، قد تستفحل المسائل على نحو يهدد عملية السلام.

٦٥ - ونقلت الخبرة المستقلة هذه الشواغل إلى الممثل الخاص للأمين العام وهي تأمل في إيلاء الاهتمام المناسب لمعالجتها.

خامساً - الاستنتاجات

٦٦ - أنهى اتفاق السلام الشامل الموقع في ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، والذي تلاه نشر قوة دولية لتحقيق الاستقرار بقيادة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفيما بعد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، ١٤ عاماً من الصراع المسلح في ليبيريا. وتوجد حالياً حكومة وحدة وطنية قائمة على تقاسم السلطة كما تحقق سلام هش. وتقوم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بتفويض من قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣) بالمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام. وتضطلع بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بولاية قوية في ميدان حقوق الإنسان، تركز فيها على المساعدة التقنية وبناء القدرات. وينبغي أن توفر بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا التمويل اللازم لدعم تنفيذ هذه الولاية، وهي شرط لا غنى عنه لإصلاح المجتمع الليبيري. وأدى تحسن الظروف الأمنية إلى زيادة إمكانية وصول العاملين في الميدان الإنساني ووفر البيئة المناسبة لأنشطة حقوق الإنسان. وتوقفت انتهاكات حقوق الإنسان التي ترعاها الدولة، ولكن هناك نقص شديد في المؤسسات اللازمة للتصدي للتجاوزات وضمان سيادة القانون. وينبغي ألا يُغض الطرف عن مناداة العامة من الناس في ليبيريا بالعدل. وينبغي تقديم المساعدة الدولية إلى السلطات الليبيرية لمعالجة القضايا المتصلة بالتجاوزات الماضية والانتهاكات الحالية في ميدان حقوق الإنسان. وأنشئت الهيئات الوطنية المنصوص عليها في اتفاق السلام الشامل وهي حالياً في مراحل مختلفة من العمل. وينبغي أن تتضافر جهود المجتمع الدولي وجماعات المجتمع المدني والحكومة بغية التغلب على الشواغل المتصلة بطبيعة تعيين أعضاء بعض اللجان.

٦٧ - وقضى الصراع على الجانب الأكبر من مؤسسات الدولة وشل قدرة الحكومة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية. وتدعو الحاجة إلى إعادة تعمير ضخمة في مرحلة ما بعد الصراع لإحياء المؤسسات المنهارة وتهيئة الظروف اللازمة للسلام. ويتعين على الجهات المانحة التي تعهدت بتوفير الموارد لدعم الإطار الانتقالي الذي يركز على النتائج أن تفي بتعهداتها، كمسألة ذات أولوية، لتجنب عمليات التأخير التي تعطل تنفيذ برنامج الإعمار الانتقالي المحدد الأجل.

٦٨ - وبعد بداية خاطئة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، بدأت عملية نزع السلاح من جديد، وهيئات الظروف لتحسن الأمن على نطاق البلد. وينبغي أن تضاعف بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا جهودها لضمان زيادة الشفافية والمشاركة الكاملة للشركاء الوطنيين في التنفيذ وفي رسم السياسات المتصلة بتزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج، وأن تعالج العيوب التي تشوب هذه العملية، وأن تسد الثغرة بين نزع السلاح

والتسريح من جهة وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج من جهة أخرى وأن توفر الفرص الاقتصادية للمحاربين السابقين لبدء بناء حياتهم من جديد ودفع أي تهديدات أخرى للسلم والأمن في المنطقة.

سادساً - التوصيات

٦٩- أدى القرار صالمؤسف ببدء نزع السلاح في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ بدون تحديد المواقع الملائمة لمعسكرات تجميع الأسلحة وبدون إشراك الفصائل الحاربة، بالإضافة إلى عدم التعاون بشكل كاف مع السلطات المحلية، إلى اضطرابات عامة ومصرع ما لا يقل عن ١١ شخصاً. ويجب إجراء تحقيقات عامة مفصلة في ما حدث.

٧٠- ويشكل نزع السلاح مسألة حاسمة الأهمية لتهيئة بيئة آمنة لمعالجة تحديات حقوق الإنسان في ليبيا. وينبغي أن يكون فشل برنامج نزع السلاح في عام ١٩٩٧ حافزاً للالتزام التام بنجاح العملية الجارية. وينبغي أن تكفل بعثة الأمم المتحدة في ليبيا التعاون التام والعمل بالشراكة مع أصحاب المصلحة الوطنيين، بما في ذلك اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج. وينبغي أن تلتزم الجهات المانحة التزاماً تاماً بجميع العناصر الأربعة التي يتألف منها برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج وأن توفر التمويل الكافي لها. وينبغي التصدي على وجه السرعة للعيوب التي تشوب تنفيذ هذا البرنامج حالياً والتي تُضعف الدور الحاسم للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج في مجال السياسة العامة والتنفيذ. وينبغي معالجة وإزالة شعور اللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج بالغرابة، والانقسام بين بعثة الأمم المتحدة في ليبيا وبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج ووحدة التنفيذ المشتركة واللجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج.

٧١- وهناك حاجة ملحة إلى زيادة التوعية ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل وإعادة الإدماج على المستوى الوطني وينبغي أن تفقد اللجنة الوطنية هذه العملية. وينبغي وضع وتنفيذ برامج جيدة الإعداد للتربية الوطنية في مجال حقوق ومسؤوليات المواطنين وضرورة عدم التسامح إزاء العنف والفساد. وينبغي أن تنظر اللجنة الوطنية، بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في وضع استراتيجية لإعلام وتوعية اللاجئين الليبيين بالظروف الحالية في ليبيا. وينبغي أن يتم ذلك قريباً وبالتأكيد قبل العودة إلى الوطن التي يُتوقع أن تبدأ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤.

٧٢- ويجب أن يساعد المجتمع الدولي شعب ليبيا في وضع حد للإفلات من العقاب. وينبغي مساعدة وتدعيم المؤسسات المنشأة لمعالجة التجاوزات والانتهاكات المتعلقة بحقوق الإنسان والمرتبطة بالحرب. وينبغي إصلاح القضاء وتوفير الموارد للوكالات المكلفة بإنفاذ القوانين لمواجهة التحديات الضخمة التي تشهدها ليبيا في مجال سيادة القانون. وينبغي تعجيل عملية إعادة هيكلة وتنظيم الشرطة الوطنية في ليبيا ومراعاة المعايير المحددة في اتفاق السلام الشامل في أثناء هذه العملية لتجنب أي سوء ظن.

٧٣- وينبغي بذل التضحيات ويجب أن يكون موظفو الحكومة قدوة في هذه المرحلة من تنفيذ عملية السلام وإعادة البناء. وينبغي وقف التبذير وإعادة النظر في الأولويات الحكومية لضمان تخصيص الموارد للاحتياجات الأساسية بدلاً من إنفاقها على ترف الموظفين الحكوميين.

٧٤- وهناك ضرورة لإنشاء لجنة وطنية لإصلاح القانون لكي تتولى، ضمن جملة أمور، الموازنة بين القوانين الوطنية والصكوك الدولية التي انضمت إليها ليبيريا. وينبغي أن تحصل حكومة ليبيريا على المساعدة عن طريق مختلف الوزارات التنفيذية للتوصل إلى فهم سليم لالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية التي صدقت عليها. ويمكن أن تعد المفاوضات السامية لحقوق الإنسان وتنظم حلقات عمل تدريبية بشأن إجراءات الإبلاغ التي ينص عليها العهدان الدوليان لحقوق الإنسان، واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على جميع أشكال ضد المرأة. ويمكن أيضاً توفير المساعدة في مجال متابعة أو تنفيذ توصيات الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات.

٧٥- وينبغي أن تتاح لعنصر حقوق الإنسان والحماية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا الموارد الكافية لتنفيذ ولايته البالغة الأهمية التي تشمل بناء القدرات والرصد والتعاون التقني والدعوة. وينبغي النظر أيضاً في إجراء إعادة هيكلة تنظيمية تسمح لعنصر حقوق الإنسان بالعمل بشكل مباشر في إطار فرع الشؤون الإنسانية والإنعاش. ومن شأن ذلك أن يتيح اتباع نهج حقوق إنسان أكثر تكاملاً لإصلاح الأحوال في ليبيريا.

Notes

¹ An act to repeal the act of 1997 creating the Liberian Commission on Human Rights and to create the Independent National Commission on Human Rights of Liberia.

² A few days after his appointment, Mr. Doe died in a hospital in the United States due to natural causes.

³ This involves the administering of a liquid substance made from a local tree (*ju*) to anyone accused of witchcraft or any other evil. Survival means innocence and death guilt. It could also be done through using a red-hot machete to slice the body of an accused. If the skin is cut then the person is pronounced guilty. The person who officiates in this exercise, which in the past involved a government official, would slice on his skin first to demonstrate the efficacy of the practice. This practice is common in Grand Gedeh County.

⁴ "At FOCUS Workshop: Gedeh Chief Wants Sassy-wood Enforced" *The Analyst* (24 May 2004), p. 8.

⁵ Indicative planning figures for UNMIL was 38,000 combatants in the whole country.

⁶ This document was prepared by the interim secretariat, which is made up of UNMIL, UNDP, World Bank, UNICEF, UNHCR, OCHA, USAID and World Vision.

⁷ During a meeting of the Joint Monitoring Committee (body tasked with monitoring the implementation of the CPA) on 19 May, a senior UNMIL official commented on the inappropriateness of demobilizing women (wives of combatants). Some UNMIL staff involved in DDRR publicly stated that they could only disarm combatants, and peacekeepers in Tubmanburg insisted that women could not disarm without handing over weapons. The head of DDRR at UNMIL agreed that women could disarm without arms but could not state so publicly. This accords with the definition of women combatants contained in Annex E of the DDRR Framework Strategy as referring to "all categories of women, who voluntarily or were abducted for the purposes of participation in the conflict or may have been used to provide a variety of services to the forces either as cooks, camp followers, wives and

forced spouses during the conflict". The Joint Operational Plan issued by the DSRSG indicated that women and children could be demobilized without having a weapon.

⁸ This happened in D1 (disarmament) sites and child protection agencies are trying to redress this through additional checks in the D2 (demobilization) camps.

⁹ Such tests are foreseen in the DDDR Programme Strategy and Implementation Framework.

¹⁰ Some children in the ICC Gbarnga took ill from sleeping on the cold floor. There have also been complaints about boredom and insensitive comments by child protection workers, who referred to the children as rebels.

¹¹ Policy on this subject reportedly changed from no payment to children, to a payment equal to that of adults (US\$ 150 as a first instalment and US\$ 150 after three months).

¹² The concerned group of combatants referred for treatment had been tested for HIV anonymously. Out of seven persons, five tested positive. They were not informed of this. As a result, the UNMIL Battalion hospital reportedly was reluctant to operate and referred the patients to the JFK hospital in Monrovia.

¹³ See Joint Operational Plan p. 11, "Management of the overall program is the responsibility of the JIU reporting through the Policy and Program Advisor to the DSRSG on implementation process as well as policy issues on the DDDR".

¹⁴ LURD, Government of Liberia (GOL) and Movement for Democracy in Liberia (MODEL).

¹⁵ In his third progress report (S/2004/430), the Secretary-General indicates that a representative of the human rights component is in this Committee (para. 25), but in an interview on 12 June the Acting Chief of the component indicated he was still making efforts to be allowed to participate in the meetings of the Committee.

¹⁶ Ireland Hospital (operated by the Swiss MSF), Redemption Hospital (operated MSF Belgium) and John F. Kennedy Hospital (operated by ICRC).

¹⁷ Operated by MERLIN.

¹⁸ Operated by the German Medical Team.

¹⁹ Liberia: Health Situation Analysis, Final Report 31 July 2002.

²⁰ Under President Taylor, legislation was passed granting the President sole authority to appoint members of statutory bodies and to approve concession agreements and contracts without legislative approval. These acts were subsequently repealed by President Blah.
